الأمم المتحدة

A/76/209

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 27 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 119/74، وهو يتضمن استعراضا للإجراءات التي اتخذتها التعاونيات في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولفرص تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاونيات. ويغطي الفرع المواضيعي من التقرير الأطرَ التشريعية، بما في ذلك الكيفية التي دعت بها الجمعيةُ الحكومات، في قراراتها المتعاقبة بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القرار 119/74، إلى اعتماد قوانين أو أنظمة تهيئ بيئة مؤاتية لتنمية التعاونيات وتأخذ بعين الاعتبار هوية التعاونيات القائمة على القيم. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الجمعية في قرارها 136/64 الذي اتخذته في عام 2012 باعتباره السنة الدولية للتعاونيات، وشجعت الدول الأعضاء في قرارات لاحقة على مواصلة تبادل الدروس وأفضل الممارسات المستفادة من السنة الدولية. ويتناول هذا التقرير تنفيذ القرار 119/74 على الصعيدين الوطني والدولي والمساهمات التي يمكن أن تقدمها التعاونيات، ولا سيما في سياق إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19 والاحتفال المقبل بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية.

* A/76/150.

21-10158 (A) 110821 130821

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 119/74، من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية تقريرا عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وعن المبادرات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الدولية والتعاونيات حاليًا بهدف المضي في تعزيز نمو التعاونيات وأدائها. وحددت الجمعية في ذلك القرار عناصر هامة لتنمية الجمعيات تتمثل في الإحصاءات المتسقة، والتشريعات التمكينية، وبناء القدرات، وتنمية المهارات، والربط الشبكي، وتبادل المعلومات فيما بين التعاونيات.

2 - والتعاونية هي رابطة مستقلة تضم أشخاصًا اتحدوا طوعًا لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، من خلال مؤسسة مشتركة الملكية وخاضعة ديمقراطيًا للرقابة تقوم على القيم التعاونية والأخلاقية ويوضع موضع التشغيل من خلال المبادئ التعاونية[1]. ويكتسي وجود بيئة قانونية مؤاتية وداعمة أهمية خاصة لنمو التعاونيات وتطويرها واستدامتها. فقد شجعت الجمعية العامة، في قراراتها المتعاقبة، الدول الأعضاء على استعراض تشريعاتها وأنظمتها القائمة لجعل البيئة القانونية والتنظيمية الوطنية أكثر ملاءمة لإنشاء التعاونيات وتطويرها ونموها من خلال تحسين القوانين والأنظمة القائمة و/أو وضع قوانين وأنظمة جديدة، لا سيما في مجالات الحصول على رأس المال، والاستقلالية، والقدرة التنافسية، والضرائب العادلة. ولذلك، ينصب التركيز في الفرع المواضيعي من هذا التقرير على مسألة التشريعات المتعلقة بالتعاونيات.

3 - وعلاوة على ذلك، أعلنت الجمعية العامة في قرارها 136/64 عام 2012 باعتباره السنة الدولية للتعاونيات، كما شجعت الدول الأعضاء والأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية الأخرى، في قرارات لاحقة، على تبادل أفضل الممارسات التي حُددت من خلال الأنشطة المنفذة خلال السنة الدولية ومواصلة تلك الأنشطة، حسب الاقتضاء. ومع اقترابنا الآن من موعد حلول الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية، سيتضمن هذا التقرير أيضا تقييمًا لمدى ما اتُّخذ من إجراءات تنفيذًا لتلك التوصيات.

4 - ولا يزال العالم جاثمًا تحت وطأة جائحة كوفيد-19، فيما تواصل التعاونيات الاضطلاع بدورها في التصدي لأثر الجائحة على بلدانها ومجتمعاتها وفي الحد منه. وقد تحولت الجائحة الصحية الآن إلى أزمة اجتماعية واقتصادية تهدد بعكس مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن هذا التقرير أمثلة على الإجراءات التي اتخذتها التعاونيات في التصدي للجائحة؛ إذ يسلط الضوء على فوائد الهوية التعاونية في الاستجابة للطوارئ وفي اتخاذ إجراءات طويلة الأجل لإعادة البناء معًا بشكل أفضل في أعقاب الجائحة.

---

(1) انظر www.ica.coop/en/cooperatives/cooperative-identity.

ثانيا - التعاونيات وجائحة كوفيد-19: توفير الدعم، وبناء القدرة على الصمود، وإعادة البناء بشكل أفضل[2]

5 - كشفت جائحة كوفيد-19 عن وجود أوجه عميقة من عدم المساواة وعن اختلالات هيكلية في المجتمعات. فالعمل كالمعتاد لا يتسم بالاستدامة، ويحتاج العالم إلى عقد اجتماعي جديد يعترف بأوجه الترابط القائمة بين الاقتصاد والحماية الاجتماعية والصحة والبيئة. ويمكن لنموذج الهوية والأعمال التعاونية أن يكون في طليعة المسير نحو التعافي التام من كوفيد-19، على نحو ما أظهرت مبادؤها والكثير من الإجراءات التي اتخذتها خلال الجائحة.

6 - والجمعيات التعاونية وشبكاتها موجودة في جميع أنحاء العالم، من أصغر القرى إلى المدن الكبرى، لتحيك نسيجًا عالميًا يضم في عضويته حوالي 12 في المائة من البشرية[3]. ويمكن اعتبارها نظامًا إيكولوجيًا بمفردها، مع مجموعات متنوعة ومترابطة من الأعضاء الذين يديرون المخاطر، وأدوات لتمكين المواطنين العاديين اقتصاديا، على حد سواء.

7 - ويمكن الاطلاع على مثال رمزي للمبادئ التعاونية المتبعة في العمل في مؤسسة موندراغون في إسبانيا، التي تضم حوالي 100 تعاونية يعمل فيها أكثر من 000 80 موظف. فخلال جائحة كوفيد-19، استخدمت المجموعة صناديقها الاحتياطية التضامنية لدعم أعضائها، وأعادت توزيع العمال مؤقتا بين التعاونيات في المجموعة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من فقدان الوظائف. وبفضل ما لدى المجموعة من رسملة قوية، فإنها تستثمر الآن 1,5 مليار يورو في ثلاثة مشاريع صناعية كبيرة، ما سيتيح 000 5 فرصة عمل جديدة. وتستند هذه الجهود إلى بيئة تنظيمية وتشريعية متماسكة وداعمة، وهذا ما يوضح أن التعاونيات تحتاج إلى سياسات طويلة الأجل لتزدهر وتتأهب لمواجهة الأزمات قبل حدوثها.

8 - ومن الأمثلة على التعاون الدولي بين التعاونيات خلال جائحة كوفيد-19 صندوق إغاثة المنتجين الذي أطلقته تعاونيات التجارة العادلة في عام 2020، والذي قدم بالفعل الدعم لأكثر من 900 منظمة من منظمات المنتجين في 59 بلدا، بما يشمل أكثر من 000 540 مزارع وعامل؛ ومبادرة بين تعاونية كوبًا إيتاليا في إيطاليا والاتحاد التعاوني المركزي في بلغاريا لحماية أعضائهما والمجتمعات المحلية من خلال توفير سلع الوقاية التي تشتد الحاجة إليها، من قبيل المطهرات ومواد التنظيف. وثمة أمثلة أخرى على الترتيبات التعاونية القائمة بين التعاونيات داخل البلدان، بما في ذلك التحالف التعاوني الإيطالي، الذي يعمل مع الرابطة المصرفية الإيطالية على توفير السيولة للتعاونيات الصغيرة والمتوسطة؛ والمؤسسة الوطنية لتطوير التعاونيات في الهند، التي تعمل مع الشركاء على توسيع المرافق القائمة للرعاية الصحية وإنشاء مرافق جديدة لها في البلد.

9 - وقد أسفرت جائحة كوفيد-19 عن زيادة مفاجئة وهائلة في الطلب على الخدمات الصحية، وكانت التعاونيات الصحية في العديد من البلدان على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم، ما خفف من بعض الضغوط التي تواجهها نظم الرعاية الصحية العامة. ففي البرازيل، حيث خلّفت الجائحة آثارًا مدمرة، تغطي الخدمات

(2) البيانات والمعلومات المقدمة في هذا الفرع مستمدة من ورقات وتقارير أعدتها شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة لاجتماع عقده فريق خبراء بشأن دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (انظر www.un.org/development/desa/dspd/2021-meetings/coops.html). انظر أيضا A/74/206.

(3) انظر www.ica.coop/en/cooperatives/facts-and-figures.

الصحية التعاونية 85 في المائة من الأراضي الوطنية للبلد، وتمثل 32 في المائة من سوق الرعاية الصحية الخاصة. وفي اليابان، قدمت التعاونيات الصحية الرعاية الطبية المجانية للفئات السكانية الضعيفة، فيما فتحت مرافقها في إسبانيا لكي يستخدمها القطاع العام. وفي أماكن أخرى، وزع العديد من التعاونيات معدات للوقاية الشخصية ونفذ حملات للتوعية. وفي الهند والكاميرون، أنشأت تعاونيات الرعاية الصحية صناديق دعم للعاملين في مجال الرعاية الصحية على الخطوط الأمامية.

10 - كما أسفرت الجائحة عن زيادة في حوادث العنف الجنساني في جميع أنحاء العالم، ونفذت التعاونيات حملات للتوعية بحقوق المرأة. ونتيجة لإقرار التعاونيات بدرجات الضعف لدى موظفيها وتقييمها، فقد عملت على توفير الدعم القانوني والاقتصادي والصحي لضحايا العنف المنزلي، مع توجيهها بمعلومات الإحالة إلى الخدمات المناسبة التي أُدمجت في التعاونيات لدعم مَن يتعرض للعنف. وأدت جائحة كوفيد-19 أيضا إلى الزيادة في حدة أوجه عدم المساواة التي يواجهها العمال المنزليون والعمال في القطاعات غير المنظمة، والقائمون على الرعاية، وكثير منهم من النساء. وقدمت التعاونيات العاملة في اقتصاد الرعاية خدماتٍ محسنة للمستفيدين من الرعاية وظروفَ عمل أفضل للعاملين في مجال الرعاية، بالتزامن مع دعم انتقال العاملين في مجال الرعاية من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

11 - وأقرّت بعض الحكومات بمساهمات التعاونيات إذ أدرجتها في تدابير الدعم العام وخطط الإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة[4]. فقد أطلقت حكومة منغوليا منصة إلكترونية بشأن كوفيد-19 في نيسان/أبريل 2021 بدعم من الأمم المتحدة. ويقدم هذا الموقع الشبكي معلومات شاملة عن الحالة، بما في ذلك التدابير والدراسات في مجال السياسة العامة بشأن الآثار على الناس والأعمال التجارية، بما في ذلك التعاونيات، التي تنفَّذ بانتظام على شبكة الإنترنت. وفي كولومبيا، صدر قانون بشأن ريادة الأعمال في عام 2020، يجعل التعاونيات مؤهلة للحصول على برامج دعم لحماية العمالة والدخل. وفي البرازيل، صدر قانون بشأن الدخل الأساسي في حالات الطوارئ في عام 2020 يجعل العاملين في القطاع التعاوني مؤهلين للحصول على الدخل الأساسي. وفي الأرجنتين، شُمِلت التعاونيات بقانون يتعلق بالميزانية الوطنية لعام 2021. وشملت التدابير التي اتخذتها هندوراس للحفاظ على الوظائف توفير خطوط ائتمان معجلة للمؤسسات المؤهلة، بما في ذلك التعاونيات، ووقفا اختياريا لرسوم الفائدة.

12 - وعادة ما تزدهر روح التعاون والدعم المتبادل خلال فترات الأزمات، كما تميل شعبية التعاونيات إلى الارتفاع خلال تلك الأوقات. وكان هذا هو الحال في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2007 و 2008[5]، وأزمة المديونية اليونانية التي برزت في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية ودامت عقدا من الزمن، وخلال أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار في أعقاب الكوارث وفي بيئات ما بعد انتهاء النزاع[6].

(4) الأمثلة مستقاة من الردود الوطنية على استبيان استقصائي من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. انظر: www.un.org/development/desa/dspd/2021-meetings/coops.html.

(5) J. Birchall and L.H. Ketilson, *Resilience of the Cooperative Business Model in Times of Crisis* (International Labour Organization (ILO), Geneva, 2009). متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_108416.pd.

(6) ILO, *Mapping responses by cooperatives and social and solidarity economy organizations to forced displacement* (Geneva, 2020). متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg_p/documents/publication/wcms_742930.pdf.

وعلى الرغم من أن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تسبَّب فيها كوفيد-19 لم يسبق لها مثيل من نواح كثيرة، فيمكن أن تكون التعاونيات أداة قوية لنهج محوره الإنسان إزاء تعافٍ من الأزمة يكون أكثر شمولا وقدرة على الصمود، كما يكون عادلًا على الصعيد الاجتماعي. ولم يعد العمل كالمعتاد، بما له من خوارج اجتماعية واقتصادية سلبية، واستغلال الموارد الطبيعية للأرض، وتدمير البيئة وتدهورها، والنمو الاقتصادي المنفلت، خيارا مطروحا. ويمكن للتعاونيات أن تعمل بالشراكة مع جميع الأطراف المعنية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، في نهج يشمل المجتمع بأسره، من أجل إعادة البناء بشكل أفضل، وإعادة اكتشاف نفسها في سياقات وبيئات جديدة، والمساهمة في التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية مع تخيل بدائل جديدة للمستقبل.

13 - وتعترف بلدان كثيرة بهذه الإمكانات، وقد أدرجت بالفعل التعاونيات في استراتيجياتها التي تتناول النمو المتوسط الأجل إلى النمو الطويل الأجل، حتى قبل انتشار الجائحة. ففي إكوادور، شكل تعزيز الاقتصاد التضامني الشعبي أحد خطوط العمل الاستراتيجية في الخطة الوطنية للعيش الرغيد للفترة 2013-2017، بهدف الدفع بالتحويل الهيكلي للاقتصاد. وفي المكسيك، تشير الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2013-2018 إلى القطاع الاجتماعي للاقتصاد، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين فرص حصوله على التمويل، التي تعززت من خلال تحسين التنسيق مع التعاونيات المعنية بالادخار والقروض؛ وتشير خطة التنمية الوطنية للفترة 2019-2024 إلى القطاع الاجتماعي والتعاوني بمزيد من التفصيل، مع التنفيذ لاحقًا من خلال برنامج تعزيز الاقتصاد الاجتماعي.

14 - وكما نوقش في الفرع التالي، يشكل الإطار القانوني والتنظيمي المتسق والقوي والداعم عاملا رئيسيا يمكّن التعاونيات من النجاح. وهذا ما يقتضي أن يكفل واضعو السياسات والمشرعون إدراج السمات الخاصة لنموذج الأعمال التعاونية في ذلك الإطار. وتكتسي المجالات الأربعة التالية أهمية خاصة في هذا الصدد: (أ) دور الهوية داخل التعاونيات، الذي يتطلب معاملة التعاونيات على قدم المساواة بوصفها مؤسسات في سياق إنفاذ القوانين، مع مراعاة هويتها الفريدة، التي تتميز عن هوية الشركات التي تركز على الربح؛ و (ب) دور الديمقراطية لدى التعاونيات، حيث يكون لكل عضو رأي، على غرار نظرائه، في كيفية إدارة التعاونية، دون تدخل خارجي لا مبرر له؛ و (ج) الدور الشديد الأهمية الذي تضطلع به الحكومات في تيسير تحويل المبادئ التعاونية إلى قواعد قانونية، إذ بالرغم من التسليم بصعوبة ذلك التحويل، فإن مشاركة الحكومات وشراكاتها لا تزال تشكل العامل الرئيسي في توطيد قدرة التعاونيات على الصمود في الأجل الطويل وتوسيع نطاقها في المستقبل؛ و (د) دور المنظمات التي تمثل التعاونيات، من قبيل التحالف التعاوني الدولي، على الصعيد الدولي، والمنظمات التعاونية الوطنية الراعية، بوصفها محاورا رئيسيا بين التعاونيات والسلطات العامة.

ثالثا - الإطار القانوني والتنظيمي[7]

15 - في قرارات متعاقبة بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (على سبيل المثال، 119/74)، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والمنظمات التعاونية الوطنية والإقليمية والدولية، دعم الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء،

(7) ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن المادة المصدرية لهذا الفرع هي ورقة عام 2021 التي أعدها هاغن هندريه لاجتماع الخبراء التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. انظر: www.un.org/development/desa/dspd/2021-meetings/coops.html.

في جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، بإدماج نموذج الأعمال الذي تتّبعه التعاونيات على أساس تعريفها وقيمها ومبادئها المتفق عليها عمومًا. والقصد من ذلك هو كفالة ألا تعاني التعاونيات من أية أضرار من خلال الحفاظ على مركزها الخاص والتقيد بمبادئ المؤسسات التعاونية، وأن تكون قادرة على العمل بشكل عادل في بيئة تنافسية مع المؤسسات الأخرى.

16 - وقد شكّل مشروع المبادئ التوجيهية الرامي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، الوارد في مرفق تقرير الأمين العام لعام 2001 عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/56/73-E/2001/68)، لحظة محورية في سياق الاعتراف الدولي بأهمية وجود بيئة قانونية وتنظيمية داعمة لنمو التعاونيات وتطويرها. وتوفر المبادئ التوجيهية مبادئ عامة قد يرغب المشرعون في مراعاتها عند صياغة القوانين والسياسات الوطنية الخاصة بالتعاونيات. وتشير المبادئ التوجيهية إلى المميزات الخاصة الهامة للتعاونيات المبينة في بيان التحالف التعاوني الدولي بشأن الهوية التعاونية، ومجموعة المعايير المقبولة عالميا المستخدمة لتحديد وشرح نموذج الأعمال التجارية للتعاونيات[8]. وتلك المعايير مدمجة برمّتها في التوصية رقم 193 (2002) الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات[9]. وقد عززت المبادئ التوجيهية الاعتراف الدولي بالتعاونيات، وأشارت إلى قيمها ومبادئها بوصفها أوجه تعبير عن حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها التشريع الوطني. وينبغي أن تمكِّن القوانين من الاعتراف بالتعاونيات بوصفها كيانات قانونية، بما يكفل المساواة الحقيقية مع سائر أشكال المؤسسات مع الحفاظ على استقلاليتها، كما ينبغي أن تمكِّن الشراكات مع الحكومات من إجراء حوار منتظم من أجل التفاهم المتبادل، والمشاركة في وضع وتنفيذ السياسات العامة من خلال المنظمات التي تمثلها والتي تعمل على المستويين الثانوي والثالث.

17 - ويختلف واقع الطريقة التي تُطبَّق بها قوانين التعاونيات في بلدان كثيرة عن المبادئ التوجيهية العامة في بعض العناصر الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تدعو مشاريع المبادئ التوجيهية إلى إقامة شراكة فعالة بين الحكومات والحركات التعاونية من خلال المنظمات التي تمثلها. والواقع أن الكثير من القوانين الوطنية للتعاونيات لا يتضمن أحكاما خاصة بالتعاونيات والمجموعات التعاونية والمنظمات التعاونية الفعالة أو الكفؤة من المستويين الثاني والثالث. وحيث لا يكون لدى التعاونيات منظمة فعالة راعية تجري حوارا منتظما مع الحكومات بشأن مسائل السياسة العامة، فإن مصالحها لا تكون ممثلة تمثيلا كافيا في وضع السياسات.

18 - ويرد مبدأ المساواة في المعاملة أيضا بوضوح في مشروع المبادئ التوجيهية وفي التوصية رقم 193 الصادرة عن منظمة العمل الدولية، غير أن كثير من البلدان لا تتقيد بهذا المبدأ؛ إذ تشمل حالات الخروج الأكثر تواترا عن الالتزام بهذا المبدأ القيود العديدة المفروضة على نطاق الأنشطة التي قد تشارك فيها التعاونيات، والقيود المفروضة على فئات الأشخاص المؤهلين للعضوية، التي لا تخضع لها أشكال أخرى من المؤسسات. ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، لا يسمح للأجانب بالانضمام إلى التعاونيات، ما يؤثر على إنشاء تعاونيات على منصات رقمية تضم أعضاء أجانب من ذوي المهارات المتخصصة والمواهب الفنية. كما تحدث معاملة غير متكافئة فيما يتصل بضريبة الدخل؛ إذ إن نظام ضريبة الدخل للتعاونيات في الكثير من البلدان لا يأخذ في الاعتبار المبدأ الفريد المتمثل في التبادلية بين الأعضاء، ولا الاختلافات في الهياكل القانونية للتعاونيات مقارنة بأشكال أخرى من المؤسسات، ولا سيما الشكل

(8) القائمة الكاملة بالقيم والمبادئ التعاونية متاحة على الرابط التالي: www.ica.coop/en/cooperatives/cooperative-identity.

(9) متاحة على الرابط التالي:
www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_code:R193.

الرأسمالي للمؤسسة. ويؤدي عدم وجود قانون للتعاونيات باعتباره مادة دراسية في مؤسسات التعليم العالي الممولة من القطاع العام إلى محدودية المعرفة بهذا المجال المتخصص، ما يؤدي إلى اختلاط السمات المميزة للمؤسسات بجميع أشكالها. وبدون الاعتراف بما للتعاونيات من وضع خاص في القانون، لن يكون هناك مبرِّر لوجود قانون مستقل لها.

السمات الخاصة للتعاونيات وضرورة سنِّ قانون لها

1 - الهوية التعاونية، التي تتماشى مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تدعو إلى التمييز بين التعاونيات وسائر الشركات المساهمة

19 - تلتزم التعاونيات ببيان التحالف التعاوني الدولي بشأن الهوية التعاونية، الذي ينبغي أن يوجِّه سن القوانين المتعلقة بالتعاونيات. إلا أن الهوية التعاونية الفريدة عانت من بعض الغَبن، بسبب الاتجاه نحو اعتبار التعاونيات مؤسسات تقليدية، والرغبة في التقريب بين القوانين الوطنية التي تتناول الشركات. وفي بعض الحالات، لا تتحمل التعاونيات الأعضاء في التحالف التعاوني الدولي، الذي يكون بيانه ملزما قانونا لها، مسؤولية قانونية أو لا يكون لديها بيئة قانونية ملائمة للالتزام بالبيان على الصعيد الوطني.

20 - ويتمثل السبب الشائع الذي قُدم لتبرير اتخاذ التدابير المؤدية إلى التقريب بين هياكل الحوكمة في المؤسسات بجميع أشكالها في الحاجة إلى تعزيز قدرة المؤسسات على الصمود. وهذا أمر متناقض، بالنظر إلى أن قدرة المؤسسات على الصمود هي أيضا نتيجة لتنوع أشكال المؤسسات التي تسمح، في جملة أمور، لأشكال مختلفة منها بالتفاعل مع بعضها البعض، وبالتالي تطوير طابع المؤسسات وقوتها وقدرتها على الصمود. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة المؤسسات التعاونية على الصمود، التي تجلت في أزمات كثيرة، ناجمة إلى حد كبير عن مبادئها المتمثلة في التضامن ورعاية المجتمع المحلي، وهذا ما يميزها عن الشركات التي تركز على الربح.

21 - وتشكل المؤسسات التعاونية دوافع هامة للتنمية المستدامة، ويبلغ الكثير من التعاونيات الكبيرة تحديدا عن الإجراءات التي تتخذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[10]. ومن بين هذه التعاونيات مصرف رابوبنك، وهو مصرف هولندي يحتل المرتبة السادسة من بين أكبر التعاونيات التي تقدم الخدمات المالية في العالم. وقد أدرج البنك في تخطيطه الاستراتيجي مساهماته الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، وتشمل بعض الإجراءات المحددة التي اتخذها التمويلَ والاستثمار في توليد الطاقة المستدامة، وزيادة عدد المنتجات المرتبطة بالاستدامة في حافظته، وتمويل حلول المساكن المستدامة، وإقامة شراكات رئيسية لدعم الزراعة المستدامة على نطاق واسع، وإنشاء "مكتب للأعمال الدائرية" بهدف إسداء المشورة لعملائه بشأن استخدام أساليب إنتاجية أكثر استدامة.

22 - ويعكس المبدأ التعاوني المتعلق بالاهتمام بالمجتمعات المحلية قيمتيْ التضامن والمسؤولية الاجتماعية باعتبارهما من السمات الأساسية للمؤسسة التعاونية المسجلة قانونا. ومن الأمثلة على ذلك الممارسة المتمثلة في إنشاء صناديق احتياطية غير قابلة للتجزئة، تهدف في معظمها إلى كفالة طابع التعاونيات الطويل الأجل والممتد بين الأجيال. وهذا ما يشكّل، في عدة بلدان، عملًا تضامنيًا قابلًا للإنفاذ

(10) World Cooperative Monitor, *Exploring the Cooperative Economy* (2020). متاح على الرابط التالي: https://monitor.coop/sites/default/files/publication-files/wcm2020-1727093359.pdf.

قانونا. ومن الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة العدالةُ الاجتماعية التي يمكن تجديدها على نحو أكثر فعالية من خلال فرض رقابة ديمقراطية على القرارات المتعلقة بما ينبغي إنتاجه وكيفية ذلك، فضلا عن كيفية توزيع الثروة المكتسبة في هذا السياق. وهذه الآلية فريدة من نوعها بالنسبة للتعاونيات، نظرًا لأن تعريف التعاونيات يتطلب أن تكون تلك المؤسسات "خاضعة ديمقراطيًا للرقابة".

23 - وقد أُحرز بعض التقدم في تحسين البيئة التشريعية لجعلها أكثر ملاءمة لنمو التعاونيات. فقد اعتمدت اليابان قانون تعاونيات العمال في عام 2020، الذي يدرج صراحة مفهوم التنمية المستدامة في النص القانوني ويوسع نطاق التعاونيات ليشمل مجالات جديدة وناشئة، بما في ذلك التعاونيات المنظمة لإعادة إدماج الفئات الضعيفة من المجتمع، بما فيها الأشخاص ذوي الإعاقة. وتأثر هذا التطور في اليابان بمفهوم التعاونيات الاجتماعية وما يقابلها من تشريعات في إيطاليا. ويقترح التحالف التعاوني الدولي حاليا إجراء تنقيحات على الأطر القانونية للتعاونيات في بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ وفي الاتحاد الأفريقي لتقريب التعاونيات من تحقيق التنمية المستدامة برؤيتها العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تكمِّل الضمانات القانونية المكفولة في اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعام 2003 المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي الهدفَ المتمثل في تهيئة بيئة قانونية وسياساتية داعمة للتعاونيات عن طريق الترويج لإنشاء تعاونيات جديدة وتعزيز القائم منها، التي تنظمها المجتمعات المحلية التي تمارس المعارف التقليدية وتحميها، وهي معارف تمثل تعبيرًا فريدًا عن الفنون وأوجه عرضها[11].

24 - ويواجه وضع أنظمة تحكم هذه السمة الفريدة للتعاونيات عددا من التحديات، تشمل عدم وجود مستوى مرضٍ من الوعي لدى الجمهور والسلطات العامة، بشأن مساهمة التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة. وتتعلق تلك التحديات بوجه خاص بتنفيذ القواعد القانونية المنبثقة عن المبدأ السابع للبيان المتعلق بالهوية التعاونية، والاهتمام بالمجتمع، وتفعيل القيم التعاونية للمسؤولية والتضامن الاجتماعيين، وهي مفاهيم اكتسبت معنى قانونيا من خلال التطورات الأخيرة في قوانين الشركات والقوانين المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي، على التوالي. وسيواجه المشرعون، لدى وضع أنظمة للمشاركة، مسألتين رئيسيتين هما: إعادة تصور المشاركة في التعاونيات الحديثة، والمشاكل المتصلة بترجمة التعريف والمبادئ التعاونية إلى قواعد قانونية تحترم المفهوم القانوني للتنمية المستدامة.

2 - مفهوم المشاركة في التعاونيات أوسع من نظام "عضو واحد، صوت واحد"

25 - غالبًا ما تكون قدرة التشريعات محدودة على ترجمة مبدأ التعاونيات المتمثل في "عضو واحد، صوت واحد" إلى قواعد قانونية. غير أن هذا ما يُغفِل جوانب هامة أخرى من المشاركة، من قبيل الرقابة الديمقراطية، التي تتطلب ضوابط وموازين مناسبة. ويجب أن تتخلل المشاركةُ جميعَ الجوانب التنظيمية والتنفيذية للتعاونيات. ويمكن أن تَعتمد أساليبُ المشاركة أيضا تكنولوجياتٍ رقمية جديدة، الأمر الذي سيمكن أعضاء إضافيين من المشاركة.

26 - وتتزايد هذه التحديات مع اندماج التعاونيات بشكل أكثر كثافة في سلاسل القيمة العالمية التي تتألف من أشكال مختلفة للمؤسسات، والتي تكون في أغلب الأوقات تحت قيادة مؤسسات غير تعاونية، وتجمع بين مختلف المذاهب القانونية في عمليات تجارية، ولا سيما في حالة سلاسل التوريد المتكاملة. وكثيرا

(11) انظر https://ich.unesco.org/en/RL/idea-and-practice-of-organizing-shared-interests-in-cooperatives-01200.

ما تتلاشى هذه المؤسسات وسلاسل القيمة الكاملة في شبكات من الجهات الفاعلة التي لا هيكلية لها، والتي تعوّل على الصلات العابرة أكثر مما تعول على الروابط الجماعية. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان تعزيز مشاركة التعاونيات في تخصيص قانون للتعاونيات وسَنِّه، من خلال المنظمات الراعية التي تمثلها، بهدف كفالة الحفاظ على سماتها الخاصة حتى داخل الشبكات العالمية.

27 - وتشمل التحديات الأخرى في ترجمة الهوية التعاونية (التعريف والمبادئ والقيم) إلى قواعد قانونية تحترم المفهوم القانوني للتنمية المستدامة، أول ما تشمل، تحويل المبادئ التعاونية إلى مبادئ وقواعد قانونية، إلى أقصى حد ممكن، من خلال المبادئ القانونية القائمة. وتشكل الإشارة إلى المبادئ التعاونية في القوانين الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتعاونيات نقطة انطلاق في هذا الصدد، إلا أنها لا تزال تترك الكثير من الأسئلة دون إجابة. وثانيا، يجب أن تقيم هذه القواعد القانونية علاقات وظيفية مع جوانب التنمية المستدامة. وثالثا، لا يقتصر وضع القوانين التعاونية على القوانين المتعلقة بالتعاونيات فحسب، بل يشمل أيضا القوانين التعاونية بمعناها الأوسع، الذي يشمل، بالإضافة إلى القوانين الوطنية، القوانين الدينية، والقوانين العرفية، والمعايير التي تضعها الجهات الفاعلة من القطاع الخاص (بشأن أمور منها، على سبيل المثال، المحاسبة ومسك الدفاتر) والقوانين المتعلقة بالجهات الفاعلة في الاقتصاد غير النظامي. وهذا ما يؤدي إلى نشوء تحديات، لأن وضع القوانين الوطنية يشكل جزءا من عملية وضع القوانين الإقليمية التي تشكل بدورها جزءا من عملية وضع القانون الدولي.

3 - تحليل الإطار القانوني[12]

28 - تبين البحوث التي تحلل الأطر القانونية التعاونية في الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم أن عدم وجود أطر قانونية داعمة للتعاونيات، أو عدم وجود أطر قانونية كافية، يمكن أن يخلف تأثيرًا سلبيًا على التعاونيات وتطورها[13]. والعكس صحيح أيضا، حيث يمكن لوجود أنظمة داعمة أن يعزز من تطوير التعاونيات، وأن يكون بمثابة دافع هام للتنمية المستدامة، وأن يكون، بالتالي، دافعًا لتعافٍ عادلٍ من جائحة كوفيد-19[14]. وقد أقر الكثير من البلدان، ولا سيما في الأمريكتين وأفريقيا، بالحاجة إلى تحديث التشريعات، حيث بقي فيها العديد من الأطر القانونية دون إصلاح منذ سنوات عديدة. وينبغي أن تستند التحديثات إلى المعايير والأدوات والمبادئ التوجيهية الدولية الحالية المكرسة للتشريعات التعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على النحو المذكور أعلاه.

---

(12) البيانات والمعلومات المقدمة في هذا الفرع مستمدة من ورقات وتقارير أعدتها شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة لاجتماع عقده فريق خبراء (انظر www.un.org/development/desa/dspd/2021-meetings/coops.html).

(13) تُقرأ في ضوء المعايير والأدوات والمبادئ التوجيهية الدولية الحالية المكرسة للتشريعات التعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك التوصية رقم 193 الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وبيان التحالف التعاوني الدولي بشأن الهوية التعاونية، ومشروع المبادئ التوجيهية الرامي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، *والمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن التشريعات التعاونية*، المتاحة على الرابط التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_195533.pdf.

(14) يجري التحالف التعاوني الدولي حاليا، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بحوثا لتحليل الأطر القانونية للتعاونيات على الصعيد العالمي. وتستند جميع الملاحظات الإقليمية والوطنية المشار إليها في هذه الوثيقة، ما لم يُحدَّد خلاف ذلك، إلى أعمال واضعي التقارير الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المنجزة في المناطق التالية: أفريقيا (18 تقريرا)، والأمريكتان (23 تقريرا)، وآسيا والمحيط الهادئ (22 تقريرا)، وأوروبا (16 تقريرا). والتقارير الوطنية والقائمة الكاملة للبلدان المشمولة متاحة على الموقع التالي: www.coops4dev.coop.

29 - وفي أفريقيا، يبين تحليل شمل 18 بلدا وجود تباينات في الأحكام القانونية فيما بينها، إذ إن بعضًا من تلك الأحكام يشكل إجحافًا بالتعاونيات. ففيما يتعلق بالإطارين الإداري والتنظيمي، ثمة حاجة إلى تعزيز الأحكام المتعلقة بالتنظيم الذاتي للتعاونيات، وكفالة ترسيخ المساءلة أمام الأعضاء والقادة، وموازنة الأطر التنظيمية وتصميمها بطريقة تتيح للتعاونيات العمل بحرية والحفاظ على المبدأ التعاوني المتمثل في الإدارة الذاتية والاستقلالية. ويشكل انخفاض مستوى مشاركة الشباب تحديًا أيضًا في عدد من البلدان، ولا سيما في التعاونيات الزراعية، ما يؤدي إلى تقويض استدامتها. وتتمثل أهمية وضع تشريعات إقليمية تشمل عدة بلدان، من قبيل القانون الموحد للتعاونيات لعام 2011 الذي وضعته منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، في فائدتها بوصفها ميسرا محتملا للعلاقات التعاونية عبر الحدود ويمكن أن تشجع على مزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي. ففي أفريقيا، تشمل التحديات الرئيسية الإفراط في وضع الأنظمة، والتدخل السياسي في شؤون التعاونيات، ووجود تشريعات للتعاونيات لا تلتزم بالقيم والمبادئ التعاونية، ووجود هيئات تنظيمية غير فعالة. وعلاوة على ذلك، ثمة تحديات داخلية تواجه التعاونيات يوميًا من قبيل سوء الإدارة، وعدم اكتراث الأعضاء، وقادة التعاونيات الذين يتصرفون بطرق تتعارض مع مصالح الأعضاء، واختلاس أموال الأعضاء، فضلا عن محدودية الابتكار والنمو.

30 - ولدى الأغلبية (23 بلدًا) من البلدان التي شملتها الدراسة في الأمريكتين قانون عام ينظم جميع التعاونيات. وبالإضافة إلى القانون العام، يوجد في بعض البلدان قانون خاص أو أكثر مخصص لأنواع معينة من التعاونيات، ولا سيما التعاونيات المعنية بالادخار والقروض والعمال (مثل أوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وكوستاريكا، والمكسيك). وعادة ما تتضمن الدساتير الوطنية اعترافًا بالوظيفة الاجتماعية للتعاونيات وتنص على تعزيزها. ويشهد بعض بلدان المنطقة، مثل الأرجنتين، وأوروغواي، وبورتوريكو، وشيلي، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، حضورًا قويًا للتعاونيات على الرغم من عدم الاعتراف الدستوري بها، فيما يتضمن دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات 12 حكمًا قانونيًا تتناول التعاونيات. أما البرازيل، فيشير دستورها لعام 1988 إلى التعاونيات في سبعة أحكام، بما في ذلك الاعتراف بقانون التعاون بهدف تخصيص المعاملة الضريبية المناسبة لطابعه. كما أن الكثير من البلدان يتطلب اتباع إجراءات بيروقراطية مفرطة لإنشاء التعاونيات، وهي إجراءات تحول في بعض الأحيان دون إنشائها.

31 - وفي 21 بلدا هي البلدان التي شملتها الدراسة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يسود نهج مشترك للقوانين العامة والخاصة. ويشكل تأثير الاستعمار على الأطر القانونية التعاونية الحالية اتجاهًا واضحًا حُدِّد في جميع المناطق الفرعية الست. وأوصت الجهات التي أجرت التحليل بإدراج "ديباجة" في التشريعات التعاونية تحدد أدوار التعاونيات ومهامها التي من شأنها تعزيز الهوية التعاونية. ومن شأن هذه الديباجة أن تساعد في توجيه تفسير القانون كما يمكن استخدامها، عند الضرورة، للدفاع عن الهوية التعاونية. ويجب أن يكون القانون مرنًا بما يكفي لتلبية احتياجات التمويل المتنوعة لمختلف أنواع التعاونيات دون المساس بهويتها التعاونية. ويلزم تحقيق توازن بين سنّ التشريعات لمختلف أنواع التعاونيات وعدم الإفراط في تجزئة قانون التعاونيات.

32 - أما في أوروبا، فقد شملت الدراسة 16 بلدا لديها جميعها قواعد قانونية محددة للتعاونيات، عادة ما تكون في شكل قوانين أو أحكام عامة تنطبق من حيث المبدأ على جميع التعاونيات، وتوجد جنبا إلى جنب مع قوانين أو أحكام خاصة تركز على أنواع محددة من التعاونيات. ويشير نحو ثلث البلدان بشكل خاص إلى التعاونيات في دساتيرها التي تتضمن أحكامًا تشدد على توفير الدولة الحماية للتعاونيات من تقلب الإجراءات ومراقبتها في هذا السياق. وهذه الإشارات الدستورية تضمن الحفاظ على التعاونيات باعتبارها

شكلًا قانونيًا مميزًا، لأن إلغاءها يحتاج إلى تنقيح دستوري. ويميل معظم التشريعات إلى الاعتراف ضمنيا بالمبادئ التعاونية، ما يعني أن بعض جوانبها يمكن أن ينعكس في التعريف القانوني للتعاونية، وكذلك في أحكام أخرى من التشريعات التعاونية. وتتمثل إحدى السمات السائدة التي تنشأ عن مقارنة القوانين الوطنية في الغرض المشترك من التعاونيات، الذي يُعبَّر عنه من خلال اختلاف الصياغات في النصوص القانونية (مثل ترقية العضوية، والمساعدة المتبادلة). وقد حددت الدراسات الإقليمية في أوروبا العولمة والرقمنة والتحولات الديمغرافية، والافتقار إلى المعرفة بالنموذج التعاوني، ومحدودية فرص الحصول على رأس المال، بوصفها التحديات الرئيسية التي تحول دون نمو التعاونيات. وربما يفضي تحديث التشريعات التعاونية، التي وُضعت بالشراكة مع التعاونيات، إلى بيئة أكثر تمكينا ودعما لتطوير التعاونيات.

33 - وتلتزم بعض البلدان في جميع مناطق العالم ببعض القيود على أنواع الأنشطة التي يمكن للتعاونيات أن تشارك فيها، بينما تفرط بلدان أخرى في تنظيم قطاعات محددة، بما في ذلك التأمين، والمصارف، وتوفير الطاقة وتوزيعها، وبعض المهن المحددة، من قبيل الصيدلة. وتواجه التعاونيات المالية في الأمريكتين أنظمة رقابة مفرطة تتجاوز القيود المفروضة على الكيانات المالية الأخرى. كما أن بعض جوانب القواعد المتعلقة بالمشتريات العامة وقوانين المنافسة في أوروبا تحد من حركة التعاونيات.

34 - ويختلف عدد الأعضاء المطلوبين لتأسيس تعاونية. ففي فنلندا وهولندا على سبيل المثال، لا يُشترط لتأسيس تعاونية وجود أكثر من شخص واحد. وهذا الحكم الذي يبدو أريحيًا، رغم أنه يسهّل تأسيس التعاونيات، لا يعكس مبدأ "العمل الجماعي في صميم التعاون"؛ إذ يتمثل التحدي الأكثر شيوعا في الاتجاه العام الذي يتطلب عضوية واسعة، على سبيل المثال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط، وهو أمر يشكل تحديا للكثير من المجتمعات المحلية التي تستهدف اتخاذ إجراءات محددة داخل أماكن تواجدها. ولا يوجد دليل على وجود علاقة متبادلة بين كثرة عدد الأعضاء في التعاونية ونجاحها، ولذلك يلزم توخي بعض المرونة بعد تكييفها مع الظروف المحلية.

35 - وحدد الاستعراض العالمي كذلك الحاجة إلى اعتراف قوي بالهوية التعاونية في التشريعات؛ وإلى دعم الدولة للتعاونيات في المجالات التقني والترويجي والمالي، ولا سيما التعاونيات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الموارد الداخلية الكافية؛ ودعم تعليم الأعضاء وتدريبهم، ولا سيما العناصر القيادية. وثمة أيضا حاجة إلى وضع شرط يقتضي تأسيس صناديق احتياطية، يكون جزء منها غير قابل للتجزئة، مع توفير حماية قانونية لحماية التعاونية من التصفية، لتجنب تحولها إلى شركة مساهمة، وهو ما يمكن أن تقوم به الإدارة أو من خلال استحواذ مؤسسات بأشكال أخرى على التعاونيات المربحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إلغاء القوانين التي كانت توفر الدعم في السابق يمكن أن يؤدي أيضا إلى موجات أخرى من التحول إلى شركات مساهمة، حيث لا تستطيع التعاونيات التكيف مع اشتداد حدة المنافسة مجددًا. وتمثل الصناديق الاحتياطية غير القابلة للتجزئة إحدى الطرق المستخدمة لمعالجة الوضع القائم.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إجراء استعراض لمهام هيئة تسجيل التعاونيات بغية تقييم أثر دورها التنظيمي في ظل التشريعات القائمة، بغية تحقيق دور واقعي ومناسب لجهة تسجيل التعاونيات على أساس الموارد المتاحة. وإذا لم يكن ثمة موارد متاحة فسيظل التنفيذ يشكل تحديا من غير بدّ. وينبغي أن يتضمن القانون آليات إبلاغ مناسبة وقابلة للتنفيذ للتعاونيات؟ على أساس حجمها ونوعها بهدف التشجيع على التنظيم الذاتي للتعاونيات مشفوعا بالدعم، بدلا من التدخل المباشر في عمليات صنع القرار في التعاونيات. ومن المهم أن يكون للتعاونيات مؤسسات عامة مكرسة لتعزيز وإنشاء منظمات تمثيلية للتعاونيات على الصعيد الوطني.

37 - وفي جميع المناطق، تؤثر الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل تأثيرا حقيقيا وملموسا على التعاونيات وعلى عملها. فقانون الضرائب لا يراعي دائما بشكل كامل الطابع الخاص للتعاونيات وعملها، كما أنه لا يعترف بالغرض المشترك منها. وفي كثير من الحالات، تخضع التعاونيات في المقام الأول لنظام ضريبي عام ينطبق أيضا على أشكال الأعمال التجارية الأخرى. ففي الأمريكتين، ما انفكت التعاونيات تفقد تدريجيا ولكن باطراد المعاملة الضريبية التشجيعية التي كانت تتمتع بها في السابق. وفي المنطقة الأفريقية، يلزم أن تكفل النظم الضريبية معاملة التعاونيات على قدم المساواة، مع مراعاة طابعها وحجمها ومساهمتها في التنمية الوطنية. وفي أوروبا، لا يعزز قانون الضرائب بشكل سليم وكامل الطابع القانوني للتعاونيات، بالنظر إلى أن القانون في معظم البلدان لا يميز تماما بين معاملة المساهمات المالية التي تُعاد لأعضاء التعاونيات أو الأرباح التي تُدفع لهم، أو الاحتياطيات القابلة للتجزئة والاحتياطيات غير القابلة للتجزئة، وهي سمات رئيسية لطرقة عمل التعاونيات. وتتنوع التجربة في آسيا والمحيط الهادئ، مع اختلاف المعاملة الضريبية بين البلدان هناك.

38 - وإلى جانب الضرائب، تشمل الممارسات الجيدة المحددة فرض تأسيس صناديق احتياط، وهو ما يشترط عادة في القانون الرئيسي أو في القوانين الفرعية. وقد تكون الصناديق إلزامية أو طوعية، وتخدم مجموعة متنوعة من الأهداف، من قبيل الاستثمار أو التعليم أو التدريب أو التنمية الشاملة وتعزيز التعاونيات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن في العديد من حالات التشريع الأوروبي، تجزئة الاحتياطيات خلال فترة حياة التعاونية. ومن السمات الهامة التي ينبغي ملاحظتها أن مبدأ التصفية/التوزيع غير المغرض، رغم تسليط الضوء عليه في رسالة المفوضية الأوروبية لعام 2004 بشأن تعزيز الجمعيات التعاونية في أوروبا[15]، لا يتمتع في كثير من الأحيان بالحماية بموجب القواعد الإلزامية في معظم التشريعات التعاونية.

39 - ويمكن أن تؤثر الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعاونيات وأنظمتها وعملها، ولا سيما في اقتصاد المنصات الإلكترونية. فيمكن للتعاونيات على المنصات الرقمية أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في "العقد الاجتماعي الجديد" في مرحلة ما بعد كوفيد-19 من خلال معالجة قضايا تتراوح بين ظروف العمل غير المستقرة وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وإيجاد اقتصاد رقمي عادل وأكثر قدرة على المنافسة. ومن المسائل الشديدة الأهمية بالنسبة للمشرع رقمنة تشكيل التعاونيات وإنشائها، وإقامة آليات عالمية للحوكمة، من قبيل تيسير العضوية عبر الوطنية وإدارة تعاونيات المنصات الإلكترونية، وكفالة الحصول على رأس المال الكافي عن طريق إقامة توازن بين إذن الأعضاء المستثمرين والحفاظ على الهوية التعاونية. والمجالات الجديدة والناشئة التي ستكون ذات أهمية خاصة للجهات التنظيمية؟ هي المسائل المتعلقة بالمشاعات الرقمية والقانون البيئي وتقنيات سلسلة الكتل.

40 - وينبغي أن توجد الإمكانية القانونية لإنشاء عمليات تتيح للعمال شراء حصص في إطار الشكل التعاوني العمالي، ويمكن تعزيزها من خلال الجهود التشريعية. وتمثل عمليات شراء الحصص من جانب العمال فرصة ملموسة لموظفي شركة ما في أن يصبحوا أصحابها، وبالتالي في أن يحموا وظائفهم وما تراكم لديهم من معارف ومهارات. وقد أصبح هذا الأمر أكثر أهمية في سياق الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك الجائحة الحالية.

(15) انظر https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A52004DC0018.

41 - وتتطلب البيئة المواتية الملائمة للتعاونيات أطرا تشريعية تعترف بخصوصيات التعاونيات وهويتها الفريدة، وتيسر ترجمة التعريف والقيم والمبادئ التعاونية إلى قوانين توجه الإجراءات التي تتخذها التعاونيات. وتشكل هذه البيئة التمكينية أساسًا لاقتصاد تعاوني مصمم لنشر الثروة والرخاء، ويمتلك الشعب زمامه، ويتسم بالديمقراطية والاستقلالية السياسية، ويكون ملتزمًا بتعليم مواطنيه، ورعاية احتياجاتهم وتطلعاتهم الثقافية، وبالسعي بجهد إلى تحقيق نتائج إيجابية في المجالات الصحي والاجتماعي والاقتصادية والبيئي.

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الدولية تنفيذًا لأهداف السنة الدولية للتعاونيات

ألف - السنة الدولية للتعاونيات

42 - في عام 2012، هيّئت السنة الدولية للتعاونيات جوًّا انطوى على الاعتراف والمصداقية، وهو أمر جدير بالترحيب بصفة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام 2008، والتي أظهرت دراسات مختلفة أجريت عقبها قدرةَ التعاونيات على التصدي للأزمة. فخلال السنة الدولية، عُقد المؤتمر التعاوني العالمي الثاني والثلاثون في مانشستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كما عُقد مؤتمر القمة الدولي للتعاونيات في كيبيك، كندا. وشارك في الكثير من تلك الاجتماعات طائفةٌ من الأطراف المعنية، شملت السلطات العامة من قبيل المنظمة القطاعية للصناعة والخدمات التابعة للتحالف التعاوني الدولي المعروف باسم المنظمة الدولية للتعاونيات في قطاعي الصناعة والخدمات، وكبار المسؤولين الحكوميين، والمنظمات الدولية، والباحثين الأكاديميين، وقادة التعاونيات.

43 - وعلى الصعيد الوطني، أصدرت البرتغال طوابع بريدية ترويجية للسنة الدولية للتعاونيات، ما أدى إلى إبرازها للجمهور على نطاق واسع، كما وضعت مبادرات أخرى حددت الممارسات الجيدة وعزّزتها في هذا القطاع. وعملت تعاونية أنطونيو سيرجيو للاقتصاد الاجتماعي مع وزير العمل والتضامن والضمان الاجتماعي على تنفيذ 21 مبادرة وإصدار 12 منشورا في الترويج للسنة الدولية. وقدمت هذه المبادرات حلقات عمل لأكثر من 200 2 شخص داخل القطاع التعاوني وخارجه. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع 160 من المتخصصين والأكاديميين ومديري التعاونيات للاحتفال بالسنة ومناقشة مستقبل التعاونيات.

44 - وسنَّت الهند وجمهورية كوريا تشريعات بارزة تتعلق بنمو التعاونيات في عام 2012. وفي المكسيك، أدى الزخم الذي وفرته السنة الدولية إلى اعتماد قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإنشاء المعهد الوطني للاقتصاد الاجتماعي في عام 2012. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تحليل متعمق لحالة التعاونيات في البلد أسفر عن وضع مبادرات تهدف إلى تحسين فعالية التعاونيات وجمع البيانات لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني برمّته. كما أسفرت السنة التعاونية إلى زيادة عدد التعاونيات في منغوليا من 677 1 تعاونية في عام 2011 إلى 580 4 تعاونية في عام 2019؛ ومن 76 تعاونية إلى 167 تعاونية في تيمور - ليشتي.

45 - وساهمت منظمة العمل الدولية في تحقيق أهداف السنة الدولية عن طريق زيادة الوعي بالنموذج التعاوني للمؤسسات وبناء قدرات الجهات المكونة لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك التعاونيات، على معالجة قضايا السياسات والتشريعات التعاونية، والحوكمة، والإنتاجية باعتبارها وسيلة لتعزيز المؤسسات التعاونية وتشجيعها على النمو.

46 - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحليلا للسياسات ودعما موضوعيا للدول الأعضاء لكي تضطلع بأنشطة في مجال وضع المعايير الدولية، فضلا عن الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لزيادة تعزيز دور التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة. وركزت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على دعم التعاونيات بالاستفادة من مساهمتها في التنمية الريفية والأمن الغذائي.

باء - استعراض التشريعات والإصلاحات القانونية في أعقاب السنة الدولية للتعاونيات

47 - خضعت القوانين العامة المتعلقة بالتعاونيات للإصلاح أيضًا في بعض البلدان على مدار العقد الماضي. ففي عام 2013، عدلت أوروغواي 27 مادة من قانونها العام للتعاونيات بهدف توضيح النقاط المتعلقة بالضوابط والسجلات. وأصلحت شيلي قانونها العام للتعاونيات في عام 2016، الذي عزز أيضا مشاركة المرأة في الأدوار القيادية. وفي المكسيك، عُدِّل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أعوام 2013 و 2015 و 2019؛ وتضمنت أحدث جولة من الإصلاحات قيمًا من قبيل الهدف الصريح المتمثل في تعزيز التنمية الشاملة للبشر والقيم الرئيسية المتمثلة في الثقة والإدارة الذاتية والإدماج الاجتماعي[16].

48 - وأنشأت بيرو مجموعة تقنية متعددة القطاعات لتعزيز التعاونيات، ما مكَّن الرابطات المدنية من التحول إلى تعاونيات. وأقرَّت هندوراس في عام 2015 إطارًا قانونيًا للتعاونيات يعفيها من بعض الضرائب. وعدلت بولندا قانون التعاونيات الاجتماعية في عام 2018، ما سمح بمستوى أكبر من المرونة لدمج الفئات المستبعدة اجتماعيا والمهمشة في التعاونيات الاجتماعية. كما يجري العمل على وضع واعتماد سياسات تعاونية في إندونيسيا، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وسري لانكا، وغانا، وفييت نام، ومصر. وأجرت منغوليا مؤخرا تنقيحًا لقانونها الخاص بالتعاونيات بهدف دعم تطويرها بشكل مستقل، ومن ثم المساهمة في توفير مزيد من فرص العمل. وأجرت فيجي وهندوراس مؤخرا تنقيحًا لقوانينهما ذات الصلة.

جيم - بناء قدرات التعاونيات

49 - استخدمت الدول الأعضاء نُهجا مختلفة لتيسير تعزيز التعاونيات من الناحية الهيكلية. ويتمثل النهج الأكثر شيوعا في وضع برامج تدريبية للأعضاء داخل المؤسسات التعاونية. فقد أفادت منغوليا بأنه تم إنشاء وكالة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في آب/أغسطس 2020 لتزويد التعاونيات بخدمات شاملة في مجالات البحوث، والأنظمة، والاستشارات التجارية. واستهدفت الفلبين تحديدًا القادة في التعاونيات بتزويدهم بخدمات الإرشاد والتوجيه من خلال هيئة تطوير التعاونيات هناك. وتقدم بيرو برامج تدريبية شاملة لأعضاء التعاونيات، ولا سيما في مجال الإدارة والمسائل التقنية الأخرى، فيما ألغت المكسيك معظم الإعانات المقدمة للتعاونيات، كما أنها توفر تدابير دعم أخرى من أجل بناء قدراتها على تحقيق النمو بصورة مستقلة. وأما هندوراس فقد أنشأت أيضا وكالة مكرسة للبحث، والتعليم، والتدريب، والتحليل المحاسبي التقني والإداري. ويساهم معهد البحوث والتدريب المعني بالتعاونيات في تعزيز المعرفة بالهيئات الإدارية والتنمية الشخصية.

50 - ومنحت شيلي إدارة التعاونيات سلطة أكبر، ما يؤدي إلى إتاحة مزيد من المرونة لإنشاء التعاونيات وتوسيع نطاق خدماتها. كما أن التعاونيات مدرجة في عدة برامج دعم حكومية في البرتغال، وبولندا،

(16) رد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الدراسة الاستقصائية التي أرسلتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. انظر: www.un.org/development/desa/dspd/2021-meetings/coops.html.

وتيمور – ليشتي، وزمبابوي، ومنغوليا. ولدعم تطوير التعاونيات بشكل مستقل، لا سيما في المناطق الريفية، يوضح قانون منغوليا المنقح السلطات المخولة بهيئات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلية في سياق التعاونيات ويوفر أسسا قانونية أكثر لإنشاء صناديق بهدف تطوير التعاونيات.

51 – وفي زمبابوي، تعمل إدارة التعاونيات على إنشاء نظام على الإنترنت لتسجيل قاعدة بيانات التعاونيات، يهدف إلى تيسير مشاركة التعاونيات وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء البلد. وبالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعزز هذا النظام قدرة الإدارة على رصد مسائل الامتثال لدى التعاونيات والتزامها بالأنظمة، وتعزيز نفاذها إلى الأسواق وربطها بالتمويل. وستحسن هذه المنصة الرقمية مشاركة الفئات المهمشة، وكذلك مشاركة الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

52 – وتقدم منظمة العمل الدولية خدمات بناء القدرات والتدريب التي تمكن التعاونيات وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية من أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والاستدامة في السوق. واعتمد أكثر من 110 بلدان التوصية رقم 193 الصادرة عن منظمة العمل الدولية لدعم تصميم وتنقيح السياسات والقوانين الوطنية في هذا الشأن. وقد دعمت هذه التوصية البلدان في بناء رؤية تقتضي وجود قطاع تعاوني قوي، وقطاع اجتماعي وغير حكومي متوازن، طوال عملية فترة صياغة القوانين. وتفيد التقارير بأن زمبابوي، من خلال متابعتها التوصية عن كثب، بصدد استعراض قانون الشركات التعاونية؛ ومن المتوقع أن يُنجَز هذا الاستعراض بحلول نهاية عام 2021.

دال – تعزيز التعليم بشأن التعاونيات والإحصاءات المتعلقة بها

53 – ثمة مجال آخر للعمل يتمثل في إدماج التعليم بشأن التعاونيات في المناهج الدراسية العامة، ما يساعد على زيادة الفهم بالمؤسسات التعاونية في المجتمع الأوسع وفيما بين الشباب[17]. وسيؤدي استحداث تعليم جامعي بشأن التعاونيات (وقانون التعاونيات) إلى تعزيز فهم المجتمع للتعاونيات وكفالة معاملتها قانونيًا على نحو أنسب. وعلاوة على ذلك، فإن توفير الدعم التقني والمالي من خلال الشراكات مع المؤسسات الدولية والحكومات هو وسيلة هامة لتعزيز الحركة التعاونية وتطوير التعاونيات والمنظمات التمثيلية على الصعيد الدولي.

54 – وتعترف قوانين بعض البلدان بالتعليم بشأن التعاونيات ففي كوستاريكا، يجعل القانون الأساسي للتعليم التدريس المتعلق بالتعاونيات إلزاميا على جميع المستويات التعليمية وفي جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. وفي الأرجنتين، ينص قانون التعليم الوطني على ضرورة أن يشجع مجلسُ التعليم الاتحادي على إدماج مبادئ وقيم المنظمات التعاونية والمتبادلة في عمليات التعليم وتدريب المعلمين. وفي أوروغواي، يشترط قانون نظم التعاونيات لعام 2008 أن يشجع المعهدُ الوطني للتعاونيات على توفير التدريس بشأن التعاونيات على جميع مستويات التعليم العام والخاص. وقد أدرجت هندوراس تدريس القيم التعاونية في مناهج المرحلة الابتدائية، في حين أفادت التقارير أن البرتغال حددت هدفها ليكون التدريس بعد سن الثامنة عشرة. كما عملت الفلبين على تمكين الشباب خارج المدارس والكبار من خلال برامج التوعية التي تسعى إلى توفير التعليم بشأن فوائد الانضمام إلى التعاونيات وتنظيم المشاريع الاجتماعية الجماعية.

(17) International Cooperative Alliance, “Young people and cooperatives: a perfect match?” (Brussels, 2021). متاح على الرابط التالي: www.ica.coop/sites/default/files/news-item-attachments/ coops4devyoung peoplereport-267264990.pdf.

55 - ويمكن أيضا لمعلومات أدق عن التعاونيات منبثقة عن جمع البيانات الإحصائية أن تدعم التشريعات التعاونية، حيث يمكن من خلال البيانات الدقيقة قياس المساهمة الكاملة للتعاونيات في التنمية المستدامة. ويجب أن تكون البيانات شاملة وقابلة للمقارنة بين البلدان للسماح بإجراء تحليل عالمي مُجدٍ. وتوضح بعض البيانات المتاحة بالفعل أهمية التعاونيات في إيجاد عمل لائق، والحد من الفقر، وتعبئة الموارد من أجل الاستثمار وحماية البيئة[18]. وتكتسي أيضا أهمية في دعم الفئات المهمشة والضعيفة، من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والسكان الأصليين والشباب. كما أن العديد من النساء عضوات في التعاونيات ويشغلن مناصب قيادية فيها. وسيُسترشَد بالبيانات الدقيقة في تحسين تصميم سياسات الدعم وبرامج المساعدة المحددة للقطاع التعاوني ككل ولقطاعاته الفرعي، وفي رصدها على نحو أكثر فعالية.

56 - وشكلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فريق عمل تقني لوضع مبادئ توجيهية لجمع الإحصاءات عن التعاونيات بصورة منهجية استنادا إلى حصر وتحديد الممارسات الوطنية والمعايير الدولية. وقد وضعت المبادرة مبادئ توجيهية للإحصاءات المتعلقة بالتعاونيات، بدعم من اللجنة المتعددة أصحاب المصلحة المعنية بتعزيز التعاونيات والنهوض بها. واستعرض المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل كذلك هذه المبادئ التوجيهية واعتمدتها منظمة العمل الدولية باعتبارها إحدى توصياتها[19]. ويجري تجريب المبادئ التوجيهية في إيطاليا، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وكوستاريكا. ومن الضروري إجراء مزيد من المشاريع التجريبية لجعل النظام مفهوما تمامًا وتشغيله بكامل طاقته.

57 - وفيما يتعلق بالحصول على التمويل، تسمح منغوليا للتعاونيات باستخدام أصول هذه التعاونيات باعتبارها ضمانًا للحصول على القروض من المصارف التجارية، الأمر الذي لم يكن ممكنا قبل عام 2021. وتنص الأحكام الجديدة من القانون على الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، وهذا ما يساعد التعاونيات الزراعية على بيع منتجاتها إلى جهات التجهيز المحلية مباشرةً، دون وسطاء، ما يسمح لها بتجنب التكاليف غير الضرورية. وأنشأت الفلبين ومنغوليا أيضا منظمات تمويل محددة لدعم إمكانية الحصول بشكل سلس على الائتمان من المصارف. ونفذت البرتغال سياسة جديدة هي "التعاونيات الفورية"، تسمح بإنشاء تعاونيات وتعيين مجالس إدارة لكل منها في الحال، وفي مكان واحد، دون فرض قيود على مستوى رأس المال اللازم.

58 - كما تتمتع التعاونيات بإمكانية النفاد بشكل أفضل إلى الأسواق في المكسيك، حيث يمكن للتعاونيات المعنية بالادخار والقروض التعاقد على خدمات طرف ثالث، وفرض رسوم عمولة، واستخدام منصة إلكترونية للأسواق التضامنية.

59 - وأفادت الأرجنتين والفلبين بأنهما تؤكدان بشكل خاص على كفالة تقديم الدعم للسكان الأصليين، ما أدى إلى قيام مجتمعات الشعوب الأصلية نفسها بتطوير التعاونيات فيما بينها. وأبلغت زمبابوي عن زيادة المشاركة بين المجتمعات المحلية والتعاونيات الصناعية خلال جائحة كوفيد-19؛ ووزعت التعاونيات سبعة أطنان من وجبة الذرة الحلوة على الفئات الضعيفة. أما هندوراس فتكفل المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب إذ أنشأت المجلس الوطني التعاوني للمرأة ومجلس الشباب، على التوالي، فيما تولي منغوليا اهتماما

(18) World Cooperative Monitor, *Exploring the Cooperative Economy*.

(19) انظر ILO, "Draft guidelines concerning statistics of cooperatives" (Geneva, 2018)، متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_635966.pdf.

خاصا لتعزيز العمالة للفئات المحرومة والمستضعفة، ونفذت عدة برامج في إطار صندوقها المخصص لتعزيز العمالة. ووضعت بولندا برامج تستهدف الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

60 - وفيما يتعلق بتغير المناخ، ركز قطاع التعاونيات في الفلبين، منذ الاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات، على التنمية المستدامة وتوفير فرص كسب العيش للمجتمعات المهمشة. وقد أسهمت هذه الأنشطة في مكافحة تغير المناخ وتعزيز الاستدامة، وشملت زراعة الأشجار، وتمويل المركبات الكهربائية من خلال تعاونيات النقل، وتعميم اعتماد الطاقة المتجددة، وتعزيز نظم تخفيض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها فيما بين التعاونيات على الصعيد الوطني.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

61 - يستدعي تحديد الهوية الذاتية، وتنوع المؤسسات، والاعتراف بالمفهوم القانوني للتنمية المستدامة، فضلا عن الدور المركزي للتعاونيات في التنمية المستدامة، صقل ملامح التعاونيات من خلال القانون والسياسة العامة. وهذا ما يتطلب التقيد بشكل أكبر بمبدأ معاملة التعاونيات على قدم المساواة، مقارنة بأشكال أخرى من المؤسسات. كما أن وجود صورة واضحة ومعتمدة، إلى جانب توضيح الوضع للجهات الشريكة في الأعمال، يساعد أيضا على تنفيذ سياسات التشجيع وتطبيق القوانين بشكل ملائم، من قبيل قوانين الضرائب وقوانين العمل، على التعاونيات، مع احترام سماتها المميزة. وثمة حاجة إلى أن تواصل جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما التعاونيات والحكومات، تنفيذ التوصيات والمبادئ التوجيهية الواردة في بيان التحالف التعاوني الدولي بشأن الهوية التعاونية، ومشروع المبادئ التوجيهية المذكور أعلاه، الذي يهدف إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، والتوصية رقم 193 الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وستدعم الإجراءات المتخذة في هذا الصدد التعاونيات في جميع البلدان في تقديم مساهمات أكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

62 - وسيكون التعافي من جائحة كوفيد-19 في صدارة وضع السياسات العامة لسنوات قادمة. وعلى الرغم من أن اقتصادات بعض البلدان قد استأنفت بالفعل نموها، فإن توقعات النمو بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى ضعيفة وغير مؤكدة. ويعكس "التعافي غير المتكافئ"، ولا سيما في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحديا مستمرا يعوق الجهود الرامية إلى تعزيز آفاق التعافي على الصعيد العالمي. ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، يلزم إبرام عقد اجتماعي جديد في مرحلة ما بعد كوفيد-19. وينطوي العقد الاجتماعي الجديد على إشراك الحكومات، والسكان، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، وسائر الأطراف المعنية في بناء مجتمع أكثر شمولا، وإنصافا، وقدرة على الصمود، واستدامة، مع توفير الحماية الاجتماعية للجميع. وتؤدي التعاونيات دورًا هامًا في سياق العقد الاجتماعي الجديد لأنها تضع الناس، لا الربح، في صلب عملياتها.

63 - وقد حققت السنة الدولية للتعاونيات الكثير من أهدافها المتعلقة بإيلاء مزيد من الاهتمام للمؤسسات بشكلها التعاوني. وتواصل الدول الأعضاء تبادل الدروس المستفادة خلال السنة الدولية، ما سيعزز مساهمة من التعاونيات في التنمية المستدامة. وبغية زيادة تعزيز نموذج المؤسسات التعاونية من أجل التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19 وتعجيل الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تضع سياسات وبرامج للاستفادة من نموذج المؤسسات التعاونية من أجل تحقيق تعافٍ أكثر شمولا وقدرة على الصمود من خلال زيادة توفير خدمات الرعاية الصحية التعاونية لتشمل عدد أكبر من الناس، مع التركيز بوجه خاص على المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات، من قبيل العاملين في القطاع غير الرسمي، بهدف معالجة أوجه عدم المساواة التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19، وزيادة تعزيز دور التعاونيات في تقديم الخدمات المالية إلى الفئات والمجتمعات المحلية المنقوصة الخدمات، من قبيل الشباب، وذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء، ومجتمعات الشعوب الأصلية؛

(ب) ينبغي للحكومات الوطنية أن تواصل تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية، بما يتماشى مع مشروع المبادئ التوجيهية الرامي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات، ودعم التعاونيات من خلال الدساتير الوطنية، إن لم تُدعَم بعد، عن طريق توفير المساواة في المعاملة في السياسات والقوانين، ومن خلال إصدار قانون عام ينطبق على جميع فئات التعاونيات، حيثما كان ذلك ممكنا، في محاولة لتجنب التجزؤ وزيادة الكفاءة، وفقًا لوثيقة سياساتية واحدة بشأن تعزيز التعاونيات، مشفوعة بأحكام تتناول التعاونيات من المستويين الثاني والثالث؛

(ج) ينبغي أن تواصل الحكومات تعزيز قدراتها على جمع بيانات شاملة وقابلة للمقارنة دولياً عن دور المؤسسات التعاونية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى المنهجيات المتاحة، من قبيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بإحصاءات التعاونيات؛

(د) بالنظر إلى تأثير السنة الدولية للتعاونيات، ينبغي للحكومات والجهات الشريكة زيادة تبادل أفضل الممارسات بهدف زيادة الوعي العام بالشكل التعاوني للمؤسسات؛

(هـ) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل توفير تحليل السياسات وتقديم الدعم التقني والمساعدة في بناء القدرات إلى التعاونيات والحكومات الوطنية من أجل تعزيز النمو المستمر للتعاونيات تحقيقًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.